هدف وظيفة رقابة الالتزام وأثرها في تقييم المخاطر

المقدمة :

أنّ رقابة الالتزام هي أحد الأنشطة الأساسية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة وأنّه يمكن إنجازها بشكل منفصل أو في إطار مهمّة رقابة مالية أو رقابة أداء.

رقابة الالتزام هي

التقييم المستقل لمدى التزام موضوع معين بالقواعد والقوانيين بالميزانية والأنظمة والقرارات المتعلقة والسياسة والقواعد المقررة والشروط المتفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين

هدف وظيفة رقابة الالتزام :

هو تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من تقييم مدى التزام أنشطة هيئات القطاع العام بالقواعد والقوانين بالميزانية والأنظمة والقرارات المتعلقة والسياسة والقواعد المقررة والشروط المتفق عليها والمبادئ العامة التي تحكم الإدارة المالية السليمة للقطاع العام وسلوك الموظفين الحكوميين التي تحكمها وينطوي ذلك على إعداد التقارير عن مدى التزام الهيئة الخاضعة للرقابة بالمعايير الموضوعة.

مما يعني أن الهدف هو التأكد من التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالأنظمة المعمول بها في المرجعية الحكومية لتلك الأجهزة .

مخاطر الرقابة

مخاطر الرقابة هي خطر كون تقرير الرقابة، وتحديدا استنتاج المدقق أو رأيه يكون غير ملائم لظروف الرقابة ومراعاة مخاطر الرقابة ضرورية في مهمات التصديق والتقارير المباشرة على حد سواء.

يجب على المدققين مراعاة مخاطر الرقابة طوال عملية الرقابة بحيث يتم التعامل مع مخاطر الرقابة أو خفضها إلى مستوى مقبول.

ويجب على المدقق أن يراعي ثلاثة أبعاد مختلفة لمخاطر الرقابة والمتمثلة في المخاطر المتأصلة و مخاطر الضبط و مخاطر الاكتشاف فيما يتعلق بموضوعَ الرقابة وصيغة إعداد التقرير.

تقييم المخاطر

يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر لتحديد مخاطر عدم الالتزام في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الهيئة الخاضعة للرقابة ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها .

وعلى المدقق أن ينظر في المخاطر المتمثلة في عدم التزام موضوع الرقابة بالمعايير

وقد ينشأ عدم الالتزام عن الاحتيال أو الخطأ أو الطبيعة المتأصلة للموضوع أو ظروف الرقابة .

ويجب مراعاة تحديد مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها المحتمل على إجراءات الرقابة طوال عملية الرقابة وكجزء من تقييم المخاطر، على المدقق تقييم أية حالات معروفة من عدم الالتزام لتحديد ما إذا كانت مهمة نسبيا.

مخاطر الاحتيال

يجب على المدققين مراعاة مخاطر الاحتيال إذا اكتشف المدققّ حالات من عدم الالتزام قد تدل على الاحتيال، فعليه بذل العنايةّ المهنية الواجبة وتوخي الحذر كيُ لا يعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية.

ويتعلق الاحتيال في رقابة الالتزام بصورة رئيسية بإساءة استغلال السلطة العامة، كما يتعلق بإعداد التقارير الاحتيالية عن مسائلُ الالتزامّ وقد تشكل حالات عدم الالتزام بالأنظمة والقوانيين المعمول بها إساءة استخدام متعمدة للسلطة العامة لتحقيق منافع غير سليمة وتشمل ممارسة السلطة العامة القرارات والامتناع عن القرارات والأعمال التحضيرية والاستشارة والتعامل مع المعلومات والأعمال الأخرى في الخدمة العامة. والمنافع غير السليمة هي ميزات ذات طبيعة غير اقتصادية أو اقتصادية يتم تحقيقها بالعمل المتعمد لفرد أو أكثر في الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة أو الموظفين أو طرف ثالث.

ورغم أن اكتشاف الاحتيال ليس الهدف الرئيسي لرقابة الالتزام فإنّه وعلى المدققين تضمين عوامل مخاطر الاحتيال في تقييمهم ،للمخاطر وأن يتنبهوا للمؤشرات على الاحتيال عند أدائهم لعملهم .

إعداد

عادل بن سالم باربود

إبراهيم بن محمد الجعفري